

مخاوف من خروج وباء كورونا عن السيطرة في تونس

صحية تتطلب عملا مشتركا بينهما يكون تحت قيادة واحدة.

وأضاف العلوي في تصريح لـ"العرب" "في إدارة الأزمات، من البديهي جدا أن يتم التعاون وهذا إجراء متأخر وكان لابد أن يتم اتخاذه قبل شهرين أو ثلاثة".

ولاحظ العلوي "وجود نوع من التراخي من الدولة، حيث لم يقع الاستعداد اللازم للموجة الثانية من الوباء لأنها في حالة حرب وعدد الإصابات في ارتفاع كبير"، مشددا على أنه "لابد من التنسيق مع وزارة الصحة أو أجهزة الدولة وتكوين خلية أزمات كاملة تحظى بثقة ونظرة ودراسة لازمة للوضع.. تحتاج للقطاع الخاص بالمعنى الواسع كطب العائلة والطب العام ولابد من خارطة طريق توحد القطاعين في هذه الأزمة واستغلال كل الإمكانيات المتاحة".



نصاف بن علي

نواجه أزمة كبيرة مع تسجيل 35 حالة وفاة في 24 ساعة

ويرى خبراء أن تعزيز إمكانيات الدولة ومؤسساتها الصحية العمومية في هذا الظرف بات مطلباً شعبياً مع استمرار تصاعد أعداد الإصابات والوفيات بالفائروس.

وأفادت المتحدثة باسم وزارة الصحة التونسية، نصاف بن علي في تصريح لـ"العرب"، "أن مجابهة الوباء واجب وطني على الجميع، داعية إلى ضرورة التشراك بين القطاع الخاص والعمومي وتوحيد الجهود في محاربة الجائحة". وأضافت بن علي، "تواجه أزمة كبيرة، وهناك العديد من المشاورات بين القطاعين (الخاص والخاص) لتوفير العدد اللازم من أسرة الإنعاش للمصابين في وقت وصل فيه عدد الوفيات إلى 600 وفاة وسجلنا 35 حالة وفاة في 24 ساعة وهو مؤشر يدل على استفحال المرض ويهدد ناقد الخطر لمضاعفة الجهد".

ولم تخف المتحدثة باسم وزارة الصحة تخوفها من صعوبة المرحلة قائلة "صعب جدا تجاوز الوضع، ولكن أهم شيء الآن أن تقلص من النسق التصاعدي للحالات، وكل سرير إضافي من شأنه أن يساعدا على التصدي لتزايد عدد الحالات".

الشافعي في موريتانيا.. هل رمت الدوحة علاقتها بناوكشوط

وواجه الشافعي في وقت سابق اتهامات وانتقادات لاذعة ولاسيما بعد توسطه في الإفراج عن رهائن إسبان مختلفين من قبل أمير تنظيم القاعدة مختار بلمختار عام 2010، علاوة على ظهوره في صور وهو يصلي خلف بلمختار في وقت سابق مع قيادات من تنظيم القاعدة.

الشافعي كان ملاحقا من قبل النظام الموريتاني السابق الذي اتهمه بتفجير المنطقة ودعم جماعات إرهابية

وتثير عودة الشافعي إلى موريتانيا جدلا بشأن توجهات النظام الجديد بعد رحيل الرئيس السابق محمد ولد عبدالعزيز العام الماضي وتولي محمد ولد الشيخ الغزواني مقاليد الحكم في البلاد. وكان محمد ولد عبدالعزيز قد أكد في وقت سابق قبل تسليمه السلطة أنه ليس نادما على مقاطعة قطر مشيرا إلى أن ذلك "شرفا كبيرا لي" وأن ما قامت به قطر تجاه بعض الدول العربية "يعادل ما فعلته ألمانيا النازية". ويرى مراقبون أن هذه العودة للشافعي قد تكون مؤشرا على تحسن علاقة نواكشوط بالدوحة التي من الواضح أنها سعت إلى بدء صفحة جديدة في علاقتها بموريتانيا مع الرئيس الجديد الذي انتخب في 2019 محمد ولد الشيخ الغزواني.

خالد هدي

تونس - يعكس بيان مجموعة من الأحزاب والمنظمات والشخصيات المستقلة في تونس مطالب بتسخير القطاع الخاص لمعاودة جهود الدولة في مواجهة الأزمة الصحية المخاوف من خروج وباء كورونا في البلاد عن السيطرة.

وطالب عدد من الأحزاب والمنظمات والشخصيات المستقلة، بتسخير القطاع الصحي الخاص من مصحات ومخابر وأطباء لمعاودة القطاع العمومي في مجهودات مقاومة وباء كورونا. وهذه المكونات هي؛ حزب العمال، الحزب الوطني الديمقراطي الاشتراكي، حزب القطب، التيار الشعبي، حركة تونس إلى الإمام، اتحاد القوى الشبابية، حركة شباب تونس، حزب حركة البعث، الاتحاد العام لطلبة تونس، اتحاد أصحاب الشهادت المعطلين عن العمل، اللجنة الوطنية للمناضلي اليسار، ومجموعة من المستقلين.

ودعا إلى توفير التجهيزات اللازمة، مثل آلات الإنعاش التي قالوا إنه لا وجود لها بالمستشفيات، مشددين على ضرورة تخصيص موارد صندوق 18-18 (تم تركيزه في الموجة الأولى للوباء) لدعم القطاع الصحي العمومي وعلى تحويل الاعتمادات الضرورية في ميزانية وزارة الصحة لتعزيز قدرات المستشفيات العمومية.

وطالبت الأحزاب والمنظمات في بيان مشترك نُشر بالصفحة الرسمية لحزب العمال على موقع فيسبوك، "الشعب التونسي وكل قواه الوطنية إلى التحرك وممارسة أقصى درجات الضغط على الحكومة من أجل رفع أداء المنظومة الصحية في الحرب على وباء كورونا".

وتأتي هذه الدعوات في وقت سجلت فيه تونس 5752 حالة إصابة جديدة بالفايروس موزعة على أيام 13 و14 و15 و16 أكتوبر الجاري ليرتفع بذلك إجمالي الإصابات إلى 40542 حالة. وبلغ عدد الوفيات منذ فبراير الماضي 626 حالة وفاة، ما يزيد من مخاوف الأوساط التونسية من تفاقم الوضع الصحي.

وقال سهيل العلوي رئيس لجنة الصحة السابق بالبرلمان "إن تعاضد الجهود بين القطاعين العمومي والخاص لمواجهة كورونا ضروري في هذا الظرف الطارئ والصعب، ونحن نعيش أزمة

ضجيج التهديدات العسكرية في ليبيا يُخيم على هدوء محاور القتال

ميليشيات الوفاق تخطط لشن هجوم على خط الجفرة - سرت



استفزازات ميليشيات الوفاق متواصلة

أن الأمر لن يصل إلى حد المواجهة، لأن المناخ العام السائد حاليا، ليس مناخ حرب، وبالتالي يتقن تلك التهديدات مجرد تشويش على المسار السياسي، لخلط الأوراق من جديد، خاصة بعد تسجيل تفاهات بالقراب من خط الفصل المحدد مستوى خط سرت-الجفرة، وقد سبق ذلك عمليات استطلاع مقدمة للميليشيات".

وتابع المسامري في بيانه قائلا "تحذر ميليشيات الوفاق من مغبة الإقدام على أي عمل عدواني يستهدف مواقعنا، إذ تتوفر لدينا معلومات مؤكدة بأنها تخطط للقيام بعمل عدواني واستفزازي يسبق هجومهم على خط سرت الجفرة ومواقع قواتنا".

وأكد في المقابل، أن القوات المسلحة الليبية كانت ولا زالت ملتزمة بوقف إطلاق النار من أجل إنجاح العملية السياسية. وفي الوقت ذاته فإننا على أهبة الاستعداد، وأتم الجهورية للرد على أي استفزاز أو مغامرة تستهدف قواتنا ومواقعنا".

وأثارت هذه التهديدات المتبادلة وسياقها المتنبس ضجيجا تردد صدها في أجواء الحراك السياسي المتواصل على أكثر من صعيد بحثا عن حل ينهي هذه الأزمة، وسط مخاوف من أن تتحول في صورة تطورهما إلى حالة صدام عسكري محدود في أقل الحالات. غير أن هذه التخوفات تقابلها تقديرات أخرى، ترى

وبالرغم من أنه لم يتم الكشف عن ماهية محاولة الطائرتين إلا أن مراقبين ربطوا هذه التحركات بعودة قادة الميليشيات المتمركزة على طول خط الجفرة-سرت، منهم الميليشياوي أكرم الدراوي، قائد ما يُعرف باسم "غرفة تحرير سرت الجفرة"، إلى استفزاز الجيش الليبي بتحريك عناصره في أكثر من اتجاه.

وترافقت هذه استفزازات التي وثّقها بشريط فيديو، مع عودة العقيد محمد قنونو، الناطق باسم قوات حكومة الوفاق، إلى التصعيد الكلامي ضد الجيش، بعبارة لا تخلو هي الأخرى من الاستفزاز والتهديد، جاءت في سلسلة تغريدات تنازلت ليل السبت-الأحد بشكل لافت.

وقال بعد زيارة كلية الدفاع الجوي بمدينة مصراتة، إن "إيدينا على الزناد، وسنرد بقوة، وحزم، وسنضرب بؤر التمرد لتحرير كل شبر من ليبيا"، على حد تعبيره.

وليس هذا المرة الأولى التي يُطلق فيها قنونو مثل هذه التصريحات الاستفزازية، غير أن توقيتها هذه المرة يأخذ أبعادا أخرى، لاسيما وأنها تأتي بعد إعلان اللواء أحمد المسامري، الناطق الرسمي باسم الجيش، أن القوات الموالية لحكومة الوفاق تخطط لتنفيذ هجوم على وحدات الجيش الليبي وصفه

بمحاولة الطائرتين إلا أن مراقبين ربطوا هذه التحركات بعودة قادة الميليشيات المتمركزة على طول خط الجفرة-سرت، منهم الميليشياوي أكرم الدراوي، قائد ما يُعرف باسم "غرفة تحرير سرت الجفرة"، إلى استفزاز الجيش الليبي بتحريك عناصره في أكثر من اتجاه.

وترافقت هذه استفزازات التي وثّقها بشريط فيديو، مع عودة العقيد محمد قنونو، الناطق باسم قوات حكومة الوفاق، إلى التصعيد الكلامي ضد الجيش، بعبارة لا تخلو هي الأخرى من الاستفزاز والتهديد، جاءت في سلسلة تغريدات تنازلت ليل السبت-الأحد بشكل لافت.

وقال بعد زيارة كلية الدفاع الجوي بمدينة مصراتة، إن "إيدينا على الزناد، وسنرد بقوة، وحزم، وسنضرب بؤر التمرد لتحرير كل شبر من ليبيا"، على حد تعبيره.

وليس هذا المرة الأولى التي يُطلق فيها قنونو مثل هذه التصريحات الاستفزازية، غير أن توقيتها هذه المرة يأخذ أبعادا أخرى، لاسيما وأنها تأتي بعد إعلان اللواء أحمد المسامري، الناطق الرسمي باسم الجيش، أن القوات الموالية لحكومة الوفاق تخطط لتنفيذ هجوم على وحدات الجيش الليبي وصفه

تتعاطم المخاوف في ليبيا من انهيار اتفاق وقف إطلاق النار وذلك على خلفية تضاعف التهديدات العسكرية بين طرفي النزاع والتقارير التي تتحدث عن تجهيز تركيا لاستئناف عمليات إرسال المرتزقة السوريين إلى ليبيا، إضافة إلى تحركاتها العسكرية غربي البلاد في وقت تتعدد فيه المبادرات للتوصل إلى تسوية سياسية تُنهي الأزمة المستمرة منذ سنوات.

الجغرافي قاسمي

تونس - لا يهدأ ضجيج التحذيرات والتهديدات العسكرية في ليبيا، حيث تصاعدت وتيرته، وبات يُخيم على أجواء الهدوء الحذر الذي يسود محاور القتال بين ميليشيات حكومة الوفاق الليبية، برئاسة فايز السراج، والجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، منذ إعلان وقف إطلاق النار في نهاية أغسطس الماضي.

وفيما يُراوح الحراك السياسي مكانه وسط جدل حسابات كل طرف، وتضارب الأجدات الإقليمية والدولية التي عمقت الأزمة الليبية، رصدت وسائل إعلام ليبية، الأحد، تحركات تركية في قاعدة "الوطية" العسكرية الجوية الواقعة على بعد نحو 150 كلم جنوب غرب العاصمة طرابلس.



وكتشفت أن طائرتين شحن تركيتين غادرتا قاعدة "الوطية" التي تخضع لسيطرة ضباط أترك منذ مايو الماضي، باتجاه مصراتة شمال غرب ليبيا، على بعد حوالي 185 كلم شرق العاصمة طرابلس، وذلك في تحرك تزامن مع تردد أنباء حول استئناف انقراة نقل المزيد من المرتزقة السوريين إلى ليبيا.

العدالة والتنمية المغربي يتهم خصومه باستهدافه قبل الانتخابات القادمة

وحدد العثماني على أن حزبه حريص على أن تكون الانتخابات وسيلة لتحقيق الإرادة الشعبية، معبرا عن انتقاده للحطاب الذي يروج في هذه الفترة. وإمعانا في انتقاد زعيم الاتحاد الاشتراكي قال البرلماني عن حزب العدالة والتنمية، خالد البوقري، أنه "يقولني نيابة عن بعض الجهات مقترحات عجيبة (في إشارة إلى الجدل بشأن القاسم الانتخابي) واليوم يبيع حزبه في سوق النخاسة، بعدما كان يبتز بعض الجهات بالتحالف مع الحزب سنة 2007"، مستغريا مطالبته بتغيير القوانين الحزبية التي هدفها تقزيم دور حزبه. ويرى مراقبون أن قيادات وقواعد

على أن احتساب القاسم الانتخابي على أساس عدد المسجلين يخالف المقتضيات الدستورية والمنطق الانتخابي السليم، مؤكدا أن نظام اللائحة يعزز التصويت على أساس البرامج السياسية، ويقلص من حدة الفساد الانتخابي، واعتماد قاسم انتخابي يعزز المشاركة والمحاسبة من خلال ممارسة حق وواجب التصويت.



ويرى العثماني ذلك بالقول إن موقف الحزب يهدف إلى زيادة الثقة في المؤسسات وتجنب المزيد من العزوف السياسي، وأنه مهتم بالانعكاسات التي ستكون للقوانين الانتخابية على تقدم المسار الديمقراطي، وتعزيز نزاهة الانتخابات وشفافيتها.

وأكد رشيد لزرقي، أن "العدالة والتنمية لا يزال يدبر مصلحه عبر تكتيك ادعاء المظلومية ونظرية الاستهداف، وتتصله من تحمل المسؤولية بإيهام المواطنين بأنه حليف الديمقراطية لكسب تأييد قاعدة انتخابية للوصول إلى السلطة، ما جعل الحزب يحقق نجاحات انتخابية دون أن تكون له حصيلة تديرية".

معيبة، جراء عدم قدرته على مواجهة التضاربات داخل الحكومة التي يرأسها سعد الدينالعثماني.. والهدف الخفي من هذه المواجهة هو البقاء في السلطة".

وهاجم إدريس الأزمي، النائب البرلماني عن حزب العدالة والتنمية، كل المنتقدين لسلوك حزبه السياسي في كلمة له أمام لجنة المالية الأسبوع الماضي، ناعنا نشاطه بوسائل التواصل الاجتماعي بأنهم "يخدمون أجدناد وموجهون من طرف جهات" لم يعينها للنيل من حزبه.

وفي خطوة متوقعة عبر العثماني عن تضامنه مع الأزمي، قائلا إنه يتعرض لحملة "مسعورة"، معتبرا أن قيادات حزبه تتعرض لهجمات وأن هناك فرقا بين الانتقاد والإساءة.

وجدد الأمين العام للحزب تمسكه برفض تعديل طريقة احتساب القاسم الانتخابي، معتبرا أن المقترحات التي تقدمها أطراف سياسية هي مقترحات لا تخدم التطور الديمقراطي في المملكة.

ويرى متابعون للشأن الحزبي، أن العدالة والتنمية يريد من خلال رفضه المقترح الذي نال موافقة أغلب الأحزاب السياسية، تكريس واقع الثنائية القطبية التي تجمع الأحزاب الكبرى بدل تعددية حزبية تعبر عن المشهد المتنوع للخارطة السياسية بالمغرب. وكان بلاغ صادر عن الأمانة العامة للعدالة والتنمية شدد

محمد ماموني العلوي

الرباط - اتهم رئيس الحكومة المغربية سعدالدين العثماني جهات سياسية وإعلامية وولييات، باستهداف حزبه العدالة والتنمية، مؤكدا أن تلك الجهات لا يهمها تحسين صورة المغرب ديمقراطيا وحقوقيا، بل تهدف فقط إلى محاصرة حزبه وتجييمه.

وأورد العثماني، في نشاط حزبي، السبت، أن مقترحات بشأن القوانين الانتخابية تسيئ و"تسوء" المسار الديمقراطي للبلاد، وأن هدف بعض "الأحزاب السياسية بتلك المقترحات هو البحث عن طريقة لتجسيم طرف سياسي معين ليكون عنده أقل عدد من المقاعد".

وتثير هذه الاتهامات، إلى جانب السجلات التي دخل فيها برلمانو العدالة والتنمية مع نشطاء في الأونة الأخيرة، تساؤلات عن الأسباب الكامنة وراء ذلك. ومن جهته أكد رشيد لزرقي، أستاذ العلوم السياسية، أن "العدالة والتنمية يعيش مأزقا حقيقيا في ظل غياب مشجب يضع عليه أخطاه ويعمل من خلاله على بلورته انتخابيا"، مضيفا أن ما يحصل الآن مجرد "مساورات" سياسية، بغاية تحقيق دعايات انتخابية هدفها كسب أكبر عدد من المؤيدين. ولفست لزرقي، في تصريح لـ"العرب"، إلى أن "الحزب الحاكم اختار المواجهة مع شخصيات وأحزاب

نواكشوط - عاد، الأحد، مصطفى

الشافعي الذي يقدم نفسه على أنه رجل أعمال ومعارض موريتاني، إلى نواكشوط قادما من الدوحة وذلك بعد غياب دام أكثر من عقد من الزمن حيث كان يلاحقه النظام الذي يتهمه بتحويل ودعم الإرهاب في أفريقيا والمنطقة. ونقلت وكالة الأنباء الموريتانية أن الشافعي "غادر الدوحة على متن طائرة قطرية خاصة" مضيفة أنه أصدر السبت، بيانا دعا فيه المواطنين الراغبين في استقباله للعدول عن الذهاب إلى المطار، وذلك نظرا للظروف العالمية لجائحة كورونا وما تتطلبه وتفرضه من تباعد اجتماعي ونظرا لبعد المطار عن المدينة، مؤكدا أنه سيتشرف بزيارتهم جميعا واللقاء بهم في المنزل.

وأكد الشافعي حسب ما نقلته الوكالة أنه يعود إلى الوطن "حرا مرفوع الرأس" بعد أكثر من عقد من الإبعاد، مجددا "العهد والمسير من أجل النضال لتحقيق القيم التي جمعنا دائما".

وكان الشافعي ملاحقا من قبل النظام السابق الذي اتهمه بتفجير المنطقة ودعم جماعات إرهابية وهو ما يثير تساؤلات اليوم حول ما إذا كانت هناك انعطافة للنظام الموريتاني الحالي نحو قطر.

وصدرت في حق الشافعي في ديسمبر 2011 مذكرة توقيف دولية ضده وثلاثة موريتانيين آخرين بتهمة تمويل الإرهاب ودعم الجماعات الجهادية وهي مذكرة أصدرها المدعي العام في نواكشوط. والتقى الشافعي مرارا مع أمير قطر تيمم بن حمد لكن تبقى أبرزها تلك التي جمعتها به في رواندا العام الماضي.